المحاضرة (02): تعريف النقود، وظائفها وأنواعها

1- تعريف النقود وخصائصها :

ليس هناك تعريف نهائي وموحد للنقود لكن أجمع الاقتصاديون على تعريف النقود حسب الوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي.

النقود في اللغة هي " جمع نقد وهي تمييز النقود والكشف عن جودتها، يقال نقدت الدراهم أي فحصتها واختبرتها "

النقود اصطلاحا هي:" وحدة معيارية، تعارف الناس استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات وتلقى قبولا عاما لديهم، أيا كانت مادتها أو شكلها"

وقد تم تعريف النقود على انها "أي شيء يقبله الجميع قبولا عاما بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه ويكون قادرا على أن يكون وسيطا في عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات ويكون صالحا لتسوية الديون وابراء الذمم"

وقد تم تعريف النقود على أنها ":كل شيء يتمتع بقبول عام كوسيلة للمبادلات وتقوم بنفس الوقت بوظيفة مقياس للقيمة ومخزن للقيم."

كما تم تعريفها أيضا على أنها "الأدوات التي تعتمد الدولة في إصدارها لقياس القيم واستيداعها والابراء من الديون لتحريك الموارد الإقتصادية والطاقات "

ومن جهة أخرى يمكن تعريف النقود: على أنها تشكل بالنسبة لحائزها عنصرا من عناصر رأس المال، فهي تستعمل في عملية الإنتاج في المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النقود على أنها كل شيء:

* يتمتع بالقبول العام

* له قوة شرائية

* وسيلة للوفاء بالالتزامات.

في الأخير يمكن تقديم **التعريف الشامل** وهو التعريف المستوعب لكل وظائف النقود، وهو على النحو الآتي " النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب وخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة "

هذا التعريف يحظى بتوافق جمهور الإقتصاديين كونها تعرف النقود بوظائفها.

2-وظائف النقود

تلعب النقود ثلاث وظائف اساسية وهي: وسيط في التبادل، وحدة حساب ومخزن للقيمة.

2-1 النقود وسيط للتبادل:

يقول ارسطو 322 (ق.م)**أن النقود نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل،** فهي الواسطة التي يتم بها تبادل السلع و الخدمات، وهي في نفس الوقت مقياس لقيم هذه السلع والخدمات.

اذا فان الوظيفة الأساسية التي قامت من أجلها النقود هي لتسهيل التبادل، وهذا ناتج عن الصعوبات التي عرفها نظام المقايضة، فالنقود هي العامل الذي يوافق بين رغبات الأشخاص بحكم قبولها العام ومقدرتها الدائمة على الثبات، وهي نفس الصعوبات التي واجهها نظام النقود السلعية، فاعتبار سلعة معينة كنقود ووسيط للتبادل يعرضها لمجموعة من المخاطر كعدم وجود القبول العام المطلق لهذه السلعة، وتعرضها للتلف ونقصان قيمتها، عكس النقود التي تميزت بقبولها العام على حيز جغرافي كبير جدا و هو ما يمكنها بالمقدرة على السداد والوفاء بالالتزامات في أي مكان، والثبات النسبي لقيمتها.

بالإضافة الى ذلك فقد ساهمت النقود في الفصل بين عمليات البيع والشراء ففي الشكلين السابقين يتم التبادل بين طرفين فقط، سلعة مقابل سلعة، اما بواسطة النقود تعددت الأطراف، فيمكن للشخص بيع سلعته لجهة معينة، وشراء حاجاته من جهة أخرى.

2-2 النقود كوحدة حساب:

ان اداء النقود لوظيفتها كوسيط في التبادل لم يكن ليتحقق لو لم تكن ايضا وسيلة لتقييم السلع أي وحدة حساب. وقد اقترنت هذه الوظيفة تاريخيا بالوظيفة الاولى للنقود . وعبر هذه الوظيفة؛ أي وحدة لقياس القيم، تشكل النقود الوسيلة التي بواسطتها يتم التعبير عن قيمة كل سلعة على اساس مرجعية (او قاعدة)

موحدة لتسهيل المقارنة بين قيم مختلف السلع وبالتالي السماح باجراء التداول. وانطلاقا من ذلك تتيح النقود القيام بالحساب الاقتصادي اللازم الذي يسمح للاعوان الاقتصاديين (المنتجين والمستهلكين) القيام بالقرارات المتعلقة بالانتاج والاستهلاك، وبالتالي اداء النظام الاقتصادي بشكل عام.

تستطيع النقود ان تلعب **وظيفة وحدة حساب** انطلاقا من قدرتها على السماح بحساب مختلف تكاليف الانتاج وبالتالي حساب التكلفة النهائية لكل سلعة. يسمح ذلك بامكانية المقارنة بين قيم مختلف السلع التي يعبر عنها باسعار نسبية. انطلاقا من ذلك، فان التغير الذي يحدث على مستوى التكاليف الاجتماعية لانتاج كل سلعة سوف ينعكس مباشرة في تغير قيمها الذي يأخذ شكلا نقديا (الذي يعتبر مقياسا موحدا) يسمى السعر. يؤدي ذلك الى تغير العلاقة التبادلية لهذه السلع فيما بينها ينعكس في شكل نقدي ويعبر عنه بتغير اسعار هذه السلع. وهذا الامر لم يكن متاحا بهذه السهولة في اقتصاد دون نقود؛ أي نظام بدون أساس موحد لقياس القيم.

وبالرغم من هذه الميزات المرتبطة بالنقود كوسيلة لقياس قيم السلع، فان اداءها لهذه الوظيفة في اقتصاد اليوم لا يتسم بالصفة المطلقة نظرا لان قيمة النقود نفسها تتغير. بالفعل، يمكن القول ان قيمة الوحدة النقدية تتحدد من خلال تقابل كمية النقود الموجودة في الاقتصاد واسعار السلع المتداولة، بحيث كلما ارتفعت اسعار هذه السلع بما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للاسعار كلما ادى ذلك الى تاكل قيمة النقود.

2-3 مخزن للقيمة:

تقوم النقود بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة حيث تحتفظ بقدرتها الشرائية لفترات زمنية لاحقة وليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الوقت الحالي، فقد ينفق جزءا ويدخر جزءا آخر ليقوم بالشراء في المستقبل .لكن يشترط في هذه الوظيفة أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة.

لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذي يستعمل كأداة للادخار أو مخزن للقيم والثروة وإنما هناك أدوات أخرى كالأسهم، السندات، العقارات وغيرها، وهذا التنوع جاء وليد التطور الاقتصادي في المجتمعات وظهور الأسواق المالية والنقدية وابتكار أدوات جديدة للاستثمار مراكمة للثروة، غير أن النقود كمخزن للقيمة تتميز عن غيرها من الاوراق المالية والعقارات في أنها تتمتع بالسيولة التامة.

3- انواع النقود:

تدرجت النقود منذ اكتشافها حتى وصلت إلى صورتها الحالية التي تتعامل بها، وكانت في كل مرة تعكس التطور الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات البشرية.

ويمكن عرض أنواع النقود وفقا لعدة معايير كما يظهرها الشكل التالي:

النقود				
معيار الجهة المصدرة	**معيار التطور التاريخي**	**معيار اساس النقود**	**معيار المادة المصنوع منها النقود**	**المعيار الجغرافي**
نقود حكومية نقود الزامية نقود الودائع	سلعية معدنية ورقية مصرفية الكترونية	ائتمانية سلعية	معدنية ورقية	وطنية اجنبية

كما نلاحظ من الشكل أعلاه أنه يوجد عدة معايير لتقسيم النقود، لكن يمكننا دراسة أنواع النقود وفقا لمعيار التطور التاريخي للأسباب التالية:

-هذا المعيار يجمع بين أنواع النقود وفقا للمعايير المختلفة.

-ينسجم هذا المعيار مع واقع التطور التاريخي للنقود حيث مرت النقود بمراحل مختلفة حتى وصلت إلى شكلها الحديث في عصرنا الراهن.

وفيما يلي يمكن دراسة أنواع النقود وفقا لمعيار التطور التاريخي للنقود:

3-1 النقود السلعية:

بعد الصعوبات التي واجهها نظام المقايضة، وعدم إمكانية استمراره بسبب ظهور السوق وتعدد المنتجات وحاجات الأشخاص لأكثر من سلعة في نفس الوقت، اتجهت المجتمعات القديمة الى اعتماد سلع معينة تلعب دور النقود لتسهيل عملية التبادل سميت" بالنقود السلعية "حيث يعتمد كل مجتمع على سلعة معينة كمقياس ووسيط للتبادل متل(الملح، والقمح، الأغنام، النحاس، الحديد.....)، ويرجع ظهور هذا الشكل من النقود الى 400 سنة ق.م، فقد استخدم الاغريق الماشية كنقود، واستخم الهنود التبغ، واستخدم الصينيون السكاكين، وقد ساهم ذلك في التقليل من بعض الصعوبات التي واجهتها عمليات المقايضة.

3-2 النقود المعدنية:

مع ازدياد حجم الصفقات المبرمة وبتكرار التجارب اكتشف المتعاملون أن المعادن هي أفضل وسيط لاجراء عملية التبادل بينهم من حيث كونها أقوى على البقاء، كما يمكن تجزئتها وتشكيلها بالحجم والشكل المطلوبين.

وقد فضل الإنسان استخدام الذهب والفضة عن باقي المعادن للأسباب التالية:

-القبول العام الذي لاقاه كل من الذهب والفضة باعتبارهما رمزا للثراء والرخاء بين الدول، ذلك إضافة إلى تمتعها ببريق يلفت الأنظار، مما أدى إلى شيوع استخدامها في صناعة الحلي؛

-سهولة الحمل والنقل؛

-سهولة تمييز نوعيتها واستحالة تزويرها؛

-المتانة وعدم التآكل؛

-القابلية للطرق وسهولة التشكيل بالوزن والشكل والحجم المطلوب؛

- القابلية للإدخار دون التعرض للتلف أو الصدأ أو الحريق؛

-ثبات القيمة نسبيا؛

وبذلك سادت النقود المصنوعة من الذهب والفضة كوسيط في التعاملات التجارية، وظل الإنسان

يستخدم الذهب والفضة لفترة واسعة من التاريخ، تربعت فيها النقود المصنوعة من الذهب والفضة على عرش النظام النقدي العالمي، حتى أوائل القرن العشرين.

3-3 النقود الورقية:

مع اتساع حجم المبادلات التجارية على المستويين المحلي والدولي كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية في تنقلاتهم من أجل إتمام معاملاتهم التجارية، نظرا لوجود مخاطر عالية تصاحب حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية فتوصل التجار إلى طريقة جديدة لتسوية مبادلاتهم التجارية وذلك عن طريق إيداع فائض أموالهم المعدنية لدى الصاغة ويحصلون بالمقابل على شهادات تثبت حقوقهم، وبدأوا يتداولون هذه الشهادات في سداد التزاماتهم كانت الإيصالات في البداية التي يصدرها الصائغ تأخذ شكل وعد دفع منصوص عليه لمودع مذكور اسمه، لكن بحلول سنة 1670 م أضيفت عبارة لحامله بعد الاسم وأصبحت الصكوك تنتقل من يد لأخرى كبديل للعملات، ومع ذلك كان تداول الاوراق النقدية اقل بكثير من تداول العملات حتى الحرب العالمية الأولى .وكان أول بنك يصدر هذه الشهادات هو بنك أمستردام سنة 1609 ، وبنك ستوكهولم سنة 1656.

وعليه تعتبر النقود الورقية من أهم التطورات في تاريخ النقود نظرا لتسهيلات الكبيرة التي قدمتها في المعاملات الاقتصادية، لم تصل المجتمعات إلى اعتبار النقود الورقية نقودا الزامية إلى غاية منتصف القرن 19 م حيث أصبحت النقود الورقية نقودا الزامية لا تربطها أي علاقة بالمعادن.

❖ أشكال النقود الورقية:

***النقود الورقية النائبة** : سميت باوراق البنكنوت هي شهادات وشيكات ورقية تعادل قيمتها قيمة النقود المعدنية المودعة لدى البنك سميت بالنقود النائبة لأنها تنوب عن النقود المعدنية.

***النقود الورقية الالزامية** :هي نقود ورقية يقابلها رصيد معدني وتحمل صفة الالزام في التعامل بها، وهي وحدة النقد الأساسية بالمجتمع وتتمتع بقوة ابراء غير محدودة.

3- 4 النقود الكتابية (نقود الودائع): سميت بالكتابية لأن تداولها يتم عبر الكتابة وتتشكل من ودائع الافراد لدى البنوك التجارية ويتم تداولها عن طريق السحب من الحسابات البنكية عن طريق الشيك بدلا من حمل النقود . تعتبر النقود الكتابية من أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة دفع هامة ومتعددة الجوانب

بين المتعاملين والبنوك ، وهي ذات تكلفة منخفضة لا تؤثر على النقود المصدرة بالتلف لأنها تبقى بالبنوك ويستفيد أصحابها من إيداعها عن طريق الفوائد المحددة لها وتستفيد البنوك عند توظيفها بالحصول على فوائد أعلى، ويستفيد المقرضون بتمويل نشاطهم وتطوير مصانعهم وأعمالهم التجارية.

3-5 النقود الالكترونية :

ظهرت النقود الالكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود، وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود، ويطلق عليها أيضا بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة. ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعا من أنواع النقود النائبة ، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل، ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبه النقود ، وبناءا على ما سبق فإن النقود الإلكترونية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونيا ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات:

* بطاقات الائتمان

* بطاقات الدفع الفوري

* بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات.

* بطاقات التحويل الإلكتروني.